كونه مقدما او مؤخرا او اتباع الاستعمال الوارد على اتيانه واما كون الذكر هو
الاصل فلا يجدي بدون ما ذكرا ولا حاجة اليه معه اذ لا عبرة للمرجح عند وجود
الموجب لهذا لم يذكر مع كونه مذكورا في الاصل **واما الحالة التي تقتضي**
حذفه عدل عن عبارة الاصل لما فيها من اطناب بلا طائل فهو ان يكون هذه
العبارة في بيان الحالة اظهر من عبارة الاصل لان المذكور ههنا نفس
الحالة لا ظرفها الذي يحوج الى تاويل واما قال السامع دون المخاطب لان بعض
المقام قد يكون المناسب فيه اعتبار حال سامع آخر غير المخاطب عارفا بتلك
القصد اليه اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فانه بدونها الغاز ومعمة
ولا يخفى ان العرفان المذكور يلزمه لزوما بينا استحضار فلا حاجة الى ما في
الاصل من قوله مستحضرة عند ذكر الخبر ايثارا لجعل المسند الواقع في الا صل
لاشعار بان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل لا يحذف
والحذف عدل عن عبارة الترك الواقعة في الاصل ولا يخفى وجهه راجح لا بد
من بعض الضميمة لان وجود القرينة المجوزة للحذف لا يكفي لان الذكر اصل فلا بد
في اقتضاء الحذف من امر يعارض اصالة الذكر ويرجحه عليه اما الضيق المقام
بسبب المحافظة على وزن اراد ضيقه عن ذكر المسند اليه بخصوصه الا ضيقه
مطلقا لان نسبته الى حذفه والى حذف المسند على السواء فلا يصلح مرجحا لخص فيه
على حذف المسند وبهذا تبين خطاء من عد اسبابه خوف ملال السامع و
المتكلم وفوت الفرصة لان الضيق الحاصل بذلك لا يصلح مرجحا لحذف المسند
اليه بخصوصه او للاحتراز عن العبث هو الافادة له وانما قال بناء على الظاهر
لان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا في الحقيقة عند قيام القرينة كلا نه جزء
الكلام بل المعدم فيه والخفي ان الاحتراز المذكور انما يكون عند خلو المقام

عن فائدة ذكره ونكتته لان ذكر لا يكون عبثا بناء على الظاهر ايضا اذا كان
في ذكر فائدة ما او تخييل اي لا يقاع في الخيال ولا يلزم ان يكون الموقع
باطلا لاحقيقة له ان في حذفه تعويلا على شهادة العقل بهذا التعويل بحسب
الحقيقة بخلاف التعويل في قوله وفي اثباته تعويلا على شهادة اللفظ فان
التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الاثبات ايضا على شهادة العقل ولهذا
قيد بقوله من حيث الظن ومن وهم انه متعلق بالتخييل دون التعويل فقد
وهم وكم بين الشهادتين في موقع الحال وكم خبرية محذوفة المميز في موقع
مبتدأ خبره الظرف اي فرق كثير بين الشهادتين وبون بعيد او الابهام
الوهمي ظاهر فيما لا حقيقة له فعبارة الابهام تناسب المقام لان ما ذكر
امر وهمي محض لا تحقق له اصلا بخلاف ما تقدم ان في حذفه نظيرا للسان
عنه او نظيره الى لسانك اطلق اللسان في صورة الذم والاهانة اذ لا
محذور في ابهام انه من الخبث والرداءة بحيث يتلوث بذكر كل لسان
يذكره ومقام المبالغة يقتضي ذلك فالمناسب اعتبار وقيد بالاضافة
الى المتكلم في صورة المدح والتعظيم لما فيه من المنع عن ابهام انه من الشرف
والنفاسة بحيث يتلوث بكل لسان يذكر لان من جملة الالسنة لسان
الممدوح ولا وجه للتعميم ولا ينقلب المدح ذما او للاحتراز عن لزوم المدح والتوبيخ
كما اذا قال زان او فاسق اي زيد فانه لو صرح به لطولب بالحد في الاول
والتعزير في الثاني وهذا الوجه غير مذكور في الاصل او ليكون لك
سبيل الى الانكار في الاصل واما للقصد على عدم التصريح ليكون الى آخره
ولا يخفى ما فيه من اطناب بلا طائل ان مست اليه حاجة مثلا اذا قلت
فاجراي زيد يثبت لك ان تقول ما اردته بل غيره ان احتيج الى انكارا دته

Copyright Beijing Sport University